اقتصاد

تمديد تصدير النفط العراقي للأردن

بغداد ـ **أحمد عيد**

وافق العراق على تمديد اتفاقية تصدير النفط الخام مع الأردن حتى 26 يونيو/ حزيران 2025، بعد الخطاب الذي وجهه الجانب الأردني للعراق منتصف الشهر الجاري بشأن تمديد الاتفاقية التي تنتهي في الرابع من شهر أغسطس/ آب المقبل. ويقوم الجانب الأردني بشراء النفط الخام العراقي، على أساس سعر خام نفط برنت الشهري ناقصا 16 دولاراً للبرميل الواحد لتغطية فرق النوعية وأجور النقل.

ويستورد الأردن النفط العراقي منذ عقود، ووصلت الكميات التي حصلت عليها المملكة في 2023 إلى 465 ألف برميل شهريًا.

وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني صالح الخرابشة، إنه بموجب تمديد العمل بمذكرة التفاهم سيتم تزويد المملكة بما لا يزيد على 15 ألف برميل يومياً. وأوضح الخرابشة في تصريحات صحافية، أن هذه الكمية تشكل 10% من احتياجات المملكة من النفط الخام. وقال الخبير النفطي العراقي، أحمد العبيدي، لـ«العربي الجديد» إن العراق يرسل النفط عبر أسطول الناقلات البري العراقي التابع لشركة سومو القابضة إلى الأردن، وضمن جدول تصدير يومي متفق عليه». وبين أن «العراق مستفيد من حزمة منافع تصل إليه من الأردن من خلال تصدير نفطه بأسعار مخفضة من بينها إلغاء الرسوم على البضائع ومنع الازدواج الضريبي، وتفاصيل تجارية أخرى بين البلدين، أسس لها اتفاق النفط كان آخرها الربط الكهربائي بين العراق والأردن».

ومرت مذكرات تفاهم تصدير النفط العراقي الخام الى الأردن، والمصدر من حقول كركوك النفطية بأحداث مختلفة منذ العام 1980.

وقال المستشار المالي للحكومة العراقية «مظهر محمد صالح، إن المملكة الأردنية كانت تحصل على الحصص النفطية منذ عام 1980 وحتى 1990، وكانت تنقل براً، ضمن مساعدات بغداد لعمان، إذ كان العراق حينها ودول الفائض النفطي العربي يقدمون المساعدات النفطية للدول غير المنتجة. وأفاد مستشار الحكومة العراقية، بأن بين الأعوام 2015 وحتى 2019، توقفت شحنات النفط العراقي الخام براً عبر الصهاريج، بعد التدهور الأمني الذي شهده العراق وسيطرة تنظيم «داعش» على المناطق الغربية عام 2014، وفي فبراير/ شباط من عام 2019، وقّعت مذكرة تفاهم لاستيراد الأردن النفط الخام من حقول كركوك، بواقع 10 آلاف برميل يومياً، شكّلت 7% من الاحتياجات الكلية للمملكة حينها.

وأشار، إلى أن قيمة الاقتطاع الممنوح بالأسعار التفضيلية، وهي 16 دولاراً لكل برميل، تقدر بنحو 160 ألف دولار يومياً، أي أقل من 5 ملايين دولار شهرياً، ونحو 58 مليون دولار سنوياً.

وقال الباحث في الشأن الاقتصادي، علي الحياني، لـ«العربي الجديد» إنّ حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق وصل إلى 1,2 مليار دولار العام الماضي، مقارنة بمليار دولار في 2022، فيما حقق الميزان التجاري للمملكة مع العراق العام الماضي، فائضاً مقداره 620 مليون دولار. وشدد الحياني على أهمية مراجعة بنود مذكرة التفاهم النفطية بين البلدين، لأنها تأتي بالمنفعة أحادية الجانب، والمستفيد منها هو الجانب الأردني فقط، ولابد من اعادة النظر فيها من خلال استثمار العراق للموقع الجغرافي الأردني وما يتميز به.

(مصطفى هاتيبوغلو/ الأناضول)

طلب على قطاع الطيران

على مدى السنين العشرين المقبلة، تتوقع شركة بوينغ للطيران استمرار الطلب الكبير على موظفي الطيران مع استمرار توسع أسطول الطائرات التجارية العالمي، وارتفاع حركة الطيران إلى مستويات أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، واستنزاف الموظفين. ويُظهر تقرير الشركة الذي نشرته على موقعها الإلكتروني حول توقعات الطيارين والفنيين، أنّ الصناعة ستحتاج إلى ما يقرب من 2,4 مليون متخصص جديد لدعم الأسطول التجاري المتنامي وتلبية الزيادة طويلة الأجل في السفر الجوي. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن هيئة الطيران المدني، ستحتاج شركات الطيران التجارية حتى عام 2043 لدعم الأسطول التجاري العالمي بحوالي 674 ألف طيار، و716 ألف فني صيانة و980 ألفاً من أفراد طواقم الطائرات.

أخبار

اتفاق بين «ناتورجي» الإسبانية و«سوناطراك» الجزائرية

قالت شركة الطاقة الإسبانية ناتورجي، الثلاثاء، إنها توصلت إلى اتفاق مع شركة النفط والغاز الحكومية الجزائرية سوناطراك بشأن أسعار إمدادات الغاز لعام 2024. وذكرت «ناتورجي» أن الصفقة «تضمن أن تعكس الأسعار ظروف السوق الحالية». وترتبط الشركة الإسبانية بعقود توريد وإمداد للغاز مع شركة سوناطراك الجزائرية بنحو خمسة مليارات متر مكعب سنوياً. وكان الطرفان يتفاوضان على الأسعار لعامي 2023 و2024 بأثر رجعي.

«إنرجين» تستثمر في مشروع إسرائيلي للغاز

قالت شركة إنرجين التي يقع مقرها الرئيسي في لندن، الثلاثاء، إنها ستستثمر نحو 1,2 مليار دولار لتطوير مشروع كاتلان الإسرائيلي، مع توقع بدء إنتاج الغاز في النصف الأول من عام 2027. ومشروع كاتلان الذي اكتشفته شركة إنرجين العالمية لإنتاج النفط والغاز عام 2022 هو عبارة عن مجموعة من الترسبات الموجودة بالقرب من مشروعي كاريش وتانين في البحر المتوسط قبالة ساحل فلسطين المحتلة، وهما من استثمارات شركة إنرجين أيضاً.

محللون يتوقعون نمو الاقتصاد المصري 4%

أظهر استطلاع أجرته رويترز لآراء محللين أن نمو الاقتصاد المصري سيكون أبطأ قليلاً في السنة المالية الجديدة عما كان متوقعاً في إبريل/ نيسان عقب اتفاق قرض بقيمة ثمانية مليارات دولار تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي في مارس/

آذار. وأشار متوسط التوقعات في استطلاع شمل 17 محللاً إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي 4% في السنة المالية التي بدأت في الأول من يوليو/تموز، انخفاضاً عن توقعات في إبريل/نيسان بنمو يبلغ 4,35% وأخرى في يناير/كانون الثاني بنمو قدره 4,15% للسنة نفسها. وخلص الاستطلاع إلى أن الاقتصاد المصري نما 2,9% في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران. وجاء هذا انخفاضاً أيضاً عن 3% في توقعات إبريل و3,5% في توقعات يناير. وأظهر الاستطلاع أن من المتوقع انتعاش النمو إلى 4,99% في السنة المالية 2025-2026.

الخطوط القطرية: قرار بشأن طلبية «كبيرة» للطائرات

قال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية بدر المير الثلاثاء إن الشركة ستتخذ قراراً بشأن طلبية جديدة «كبيرة» لطائرات عريضة البدن في نهاية العام الجاري أو في الربع الأول من عام 2025. وأوضح للصحافيين في معرض فارنبورو للطيران أن الشركة قررت أيضاً تمديد عمر خدمة طائراتها من إيرباص طراز إيه 380 وستقوم بإجراء تحديثات منها خدمة واي فاي جديدة.

مساعٍ لإطلاق منطقة حرة بين الجزائر وتونس وليبيا

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

دعت ثلاث هيئات تمثل رجال الأعمال وأرباب العمل لدول الجزائر وتونس وليبيا، حكومات الدول الثلاث الى الإسراع في تنفيذ خطة لإنشاء مناطق التبادل التجاري الحر، وتسهيل خطوط نقل السلع وتطوير التنمية في المناطق الحدودية في إطار مسار قرطاج الذي اتفق عليه رؤساء الدول الثلاث في إبريل/ نيسان الماضي. وناقشت الهيئات القيادية لمجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة والزراعة في ليبيا، خلال اجتماع في الجزائر، خطة تستعجل إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر وإنشاء مناطق صناعية ذكية بالمناطق الحدودية المشتركة، «بما يساعد على تطوير مناخ الأعمال في هذه المناطق ويحولها إلى فضاء جاذب للاستثمار ولإقامة مشاريع مشتركة مجددة ومبتكرة»، وفق بيان ختامي. ودعا البيان الختامي للقاء إلى «رفع جميع العراقيل الميدانية والمالية تشجيعاً للاستثمار المشترك مع الاستغلال الأمثل للإمكانات اللوجستية المتاحة، دعماً لانسيابية السلع والمنتجات بين الدول الثلاث، والسعي لتوحيد الإجراءات الميدانية الكفيلة بتسهيل انسياب السلع وتسهيل التعاملات المالية البيئية، مع خلق بنك معلومات اقتصادي موحد».

وجاء اجتماع هيئات رجال الأعمال للدول المغاربية الثلاث، ضمن خطوات مسار قرطاج الذي أطلق في إبريل الماضي، عقب القمة التي جمعت بين قادة الدول الثلاث، الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون والرئيس التونسي قيس سعيّد ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي. وحثت هذه الهيئات الاقتصادية، الحكومات على ضرورة «العمل معاً لإيجاد آلية فعالة تضمن تأمين انفتاح أسواق الدول الثلاث بعضها على بعض، من خلال حماية العلامات التجارية المسجلة وأصل المنتجات لكل دولة، واستغلال الإمكانات اللوجستية المتاحة في الدول الثلاث، بوضع جسور الخطوط البرية، البحرية والجوية لتسهيل التبادلات التجارية البينية».

ودعا البيان إلى وضع تصور يسمح «بالاستفادة من المزايا المتاحة بالمناطق الحدودية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمواد الأولية والطاقات التقليدية والمتجددة، بما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات المشتركة، ويدعم قدراتها التصديرية نحو الأسواق الأفريقية وغيرها من الأسواق العالمية».

فلسطين

تدمير الطرق يفاقم الجوع

تكلفة النقل تقفز بأسعار السلع في غزّة

ساهم تدمير الاحتلال الإسرائيلي المتعمد للطرق في ارتفاع تكلفة نقل البضائع، الأمر الذي أدى إلى قفزة في أسعار السلع الضرورية ونُدر تها

يوسف أبو وطفة

شهدت أسعار النقل الخاصة بالبضائع خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة ارتفاعاً كبيراً مقارنةً مع ما كانت عليه قبل الحرب، ما انعكس بالسلب على أسعار البضائع والسلع المتوفرة في الأسواق خلال الفترة الماضية مع شكاوى الفلسطينيين من ارتفاع هائل في الأسعار في ظل أزمة مالية خانقة وقاسية. قبل الحرب الإسرائيلية على غزّة كانت الشاحنات التجارية المحملة بالبضائع تصل إلى الأسواق والمستهلكين من بوابة صلاح الدين مع مصر ومعبر كرم أبو سالم التجاري الواقع أقصى جنوبي القطاع. وفي أعقاب العملية العسكرية في رفح في مايو/أيار الماضي بات الفلسطينيون يعتمدون على عدد قليل من الشاحنات تصل إليهم من معبر كرم أبو سالم أو بعض المعابر والطرق التي استحدثها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

قفزة أسعار النقل والشحن

قفزت أسعار النقل والشحن لشاحنة واحدة تصل إلى القطاع من الضفة الغربية إلى معبر كرم أبو سالم لتصل إلى مبلغ يتراوح ما بين 13 إلى 15 ألف شيكل إسرائيلي بعد أن كانت في السابق لا تزيد عن 5 آلاف شيكل. ويتكبد التاجر الفلسطيني الذي يريد إدخال شاحنات تجارية تكاليف مرتفعة تتضمن عمليات التأمين للشاحنات في ظل غياب المنظومة الأمنية والشرطية بسبب الحرب، إلى جانب النقص الشديد في الوقود والسولار. ويتحمل المواطن الفلسطيني هذه التكاليف ما يجعل فرضية الحصول على السلع شاقة ومرتفعة في ظل وصول معدلات الفقر إلى أكثر من 85% وتعطل أكثر من 90% من السكان عن وظائفهم. يأتي ذلك في الوقت الذي بلغت فيه نسبة انعدام الأمن الغذائي 97%، عدا عن اعتماد غالبية السكان على المساعدات الإنسانية شبه المتوقفة منذ العملية العسكرية في رفح، وسط تراجع واضح في الحركة التجارية لا يزيد عن 3% فقط.

المخاطر الأمنية وتدمير الطرق

يقول الباحث والمختص في الشأن الاقتصادي رائد حلس، إن الحرب على غزّة تركت تأثيرات سلبية على كل مناحي الحياة وعلى القطاعات الاقتصادية جميعها، بما في ذلك القطاع التجاري وبالتحديد نقل البضائع بين غزّة والضفة الغربية. ويضيف حلس لـ«العربي الجديد» أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في تكلفة نقل البضائع بين غزّة والضفة الغربية، وبحسب التقديرات فإن تكلفة النقل ارتفعت بنسبة تتراوح بين 30% و50% وهي نسبة كبيرة للغاية. ويُرجع الباحث والمتخصص في الشأن الاقتصادي أسباب ارتفاع تكلفة نقل البضائع بين غزّة والضفة إلى أسباب عدة أهمها: الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المشددة على المعابر والطرق، ما أدى إلى تأخير وصول الشاحنات في موعدها المحدد وزيادة تكاليف النقل. ووفق حلس، فإن من بين الأسباب ما خلفته الحرب من دمار شامل وكبير، وبالتحديد دمار الطرق والشوارع الرئيسية التي أصبحت غير آمنة أو مغلقة، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرار سائقي الشاحنات سلك طرق بديلة أطول، ما ينعكس على تكلفة نقل البضائع. ويشير إلى سبب آخر هو تزايد المخاطر الأمنية على السائقين والمرافقين المكلفين بتأمين البضائع الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة نقل البضائع نتيجة ارتفاع تكلفة التأمين لتغطية المخاطر الأمنية المتزايدة. وحسب حلس، فإن ذلك تترتب عليه تداعيات اقتصادية تتمثل في زيادة أسعار البضائع في الأسواق مما يثقل كاهل المستهلكين ويؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، كما أن ارتفاع التكلفة وصعوبة نقل البضائع يؤديان إلى نقص في توفر السلع الأساسية، مما يتسبب في نقص السلع والبضائع الأساسية ويؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي.

> مخاطر أمنية تهدّد شاحنات البضائع أثناء تنقّلها داخل القطاع

ويشدد على أن الوضع التجاري في القطاع خلال الحرب معقد وخارج نطاق الضبط لذلك يحتاج إلى حلول جذرية وتدخل دولي لتخفيف العبء عن المواطنين في غزّة، الذين يدفعون تكاليف الحرب بما فيها فاتورة ارتفاع الأسعار.

أهمية كبرى لقطاع النقل

من جانبه، يقول الصحافي والباحث المتخصص في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر، إن قطاع الشحن والنقل في التجارة من أهم القطاعات التي يمكن من خلالها نجاح عملية إيصال البضائع والعملية التجارية. ويضيف أبو قمر لـ «العربي الجديد» أن أي معيقات تعترض هذه العملية تؤثر على العملية التجارية بنسبة 35% وهي لا تقل أهمية عن توفير السلع الغذائية أو السيولة النقدية اللازمة لشرائها من الأساس. ويوضح أن الجانب الإسرائيلي كان يتعمد تعريض هذه العملية للخطر وإحداث حالة من عدم الأمان وإبقاء السلع محتكرة على عدد من التجار ضمن سياسة التجويع التي انتُهجت على الشعب الفلسطيني منذ بداية الحرب. ويؤكد أن عمليات النقل التي لم تكن آمنة كانت سبباً رئيسياً في عدم الرغبة بجلب السلع والبضائع إلى القطاع، وبالتالي فإن مجمل أسعار السلع قفزت كثيراً على اعتبار أن سلاسل النقل هي الأساس. وينبه إلى أن تكلفة النقل في الوضع الطبيعي تتراوح من المبلغ الإجمالي ما بين 3 إلى 5% لكل شاحنة فيما تتراوح حالياً ما بين 25 إلى 30% فقط للنقل، ما يجعل الأسعار تقفز قفزات كبرى عند طرح السلع في الأسواق.

فلسطينيون يبيعون الخضروات وسط الفاض مياه دمرها الاحتلال (عصر القطاع/فرانس برس)

عملات

الريال اليمني يفقد 43% من قيمته في عام

عدن ـ **فاروق الكمالي**

يتدهور الريال اليمني بشكل متسارع أمام العملات الأجنبية وبلغ مستوى قياسيا عند نحو 1900 ريال للدولار في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ونحو 500 في مناطق الحوثيين. ومع انخفاض قيمة الريال ترتفع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات جديدة كل يوم. وأظهرت البيانات التي جمعتها «العربي الجديد» أن العملة اليمنية (الريال) فقدت نحو 43% من قيمتها منذ نهاية يونيو/ حزيران 2023، حتى يوليو/ تموز 2024، وارتفعت أسعار الغذاء بنسب تتراوح بين 30 و50% خلال عام. وكان سعر الصرف مستقرا لعدة أشهر خلال العام الماضي عند 1320 ريالا للدولار وهو السعر الذي سجل مع نهاية شهر يونيو من العام نفسه قبل أن يشهد تدهورا متسارعا منذ مطلع العام الجاري. وانخفضت قيمة العملة المحلية نتيجة انخفاض عائدات النقد الأجنبي بعد توقف صادرات النفط منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2022 فضلا عن أسباب أخرى تتعلق بالانقسام المصرفي والصراع الاقتصادي بين الحكومة والحوثيين. كان الريال اليمني تلقى صدمات عنيفة خلال الحرب التي تدخل عامها العاشر، وتشير البيانات إلى أن المتوسط الوطني لسعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني ارتفع من 215 ريالا للدولار نهاية عام 2014 إلى 1900 ريال مقابل الدولار في يوليو 2024، فقد خلالها الريال نحو 775% من قيمته. وقدر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أن الانخفاض في قيمة الريال اليمني يعادل متوسط انخفاض شهري قدره أكثر من 3%، وقال البرنامج في تقرير نشره مطلع يوليو: «نظراً للظروف الراهنة وفي ظل غياب حل سريع للإجراءات الاقتصادية، وهو أمر غير مرجح بناءً على الاتجاهات التاريخية، فمن المتوقع حدوث انخفاض أسرع في قيمة الريال اليمني خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية». ووضع البرنامج ثلاثة سيناريوهات لانخفاض العملة اليمنية خلال الأشهر الأربعة المقبلة، الأول يتوقع أن يصل الانخفاض إلى ما لا يقل عن 5% شهريا على الأرجح، والثاني يتوقع نسبة انخفاض عند 7,5%، مع توقع آخير بأن يصل الانخفاض إلى 10% في أسوأ الحالات. وأوضح أستاذ الاقتصاد في جامعة عدن، يوسف سعيد، أن أسعار الصرف تتصاعد وبشكل سريع في مناطق الحكومة، إذ ترتفع قيمة الدولار على الرغم من نمو تحويلات المغتربين إلى الداخل في المناسبات، حيث يحول المغتربون لأسرهم مبالغ كبيرة. وقال سعيد لـ«العربي الجديد» : «عمليًا يفترض أن يؤدي نمو تحويلات المغتربين إلى زيادة المعروض في سوق الصرف الأجنبي، وبناء عليه يفترض أن ترتفع قيمة العملة الوطنية أو أن تستقر على الأقل، لكن الذي يحصل هو العكس، ما يفسر أن ما يجري من تصاعد في قيمة الدولار ليس ناتجًا من عوامل اقتصادية ترتبط بندرة المعروض منه».

> تقلبات سوق الصرف تنعكس على أسعار المواد الغذائية

المغرب

أسر تعاني غلاءَ الغذاء رغم ضبط التضخم

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم تكف الحكومة المغربية عن التأكيد أن الظرفية صعبة بسبب توالي سنوات الجفاف، إلا أن ذلك لم يدفع الأسر إلى التخفيف من شكواها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية، رغم تراجع التضخم في الأشهر الأخيرة. وذهب وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد صديقي، أول من أمس الاثنين، في مجلس النواب، إلى أن المغرب تمكن من تأمين كل حاجياته من اللحوم والخضر والفواكه، ونصف الطلب من السكر والحبوب، غير أنه يرى أن الظرفية صعبة.

ويعتبر أن الإنتاج الزراعي وتلبية حاجيات السوق يبقى رهيناً في الظرفية الحالية بالأمطار التي تساعد على تأمين السقي الذي منع عن بعض الزراعات بسبب الجفاف من أجل إعطاء الأولوية لتلبية الطلب على مياه الشرب. وقد اعتبرت النائبة البرلمانية، ربيعة بوجة، في ردها على الوزير، أنه رغم الاستراتيجيات الفلاحية وحديث الحكومة عن وفرة المنتجات الفلاحية، إلا أن ثمة ارتفاعاً كبيراً للأسعار في اللحوم والزيوت والخضر والفواكه. وعاد النائب الشرقاوي الزنايدي، كي يذكر بأن اللحوم الحمراء أضحى سعرها يتراوح بين 12 و15 دولاراً للكيلوغرام الواحد، مشدداً على أنه رغم دعم الدولة لقطاع إنتاج المواشي واستيرادها لم ينعكس على القدرة الشرائية للأسر. وذهب إلى أن الدعم الذي توفره للقطاع يفترض أن يذهب أكثر لصغار المربين وليس للكبار، مؤكداً أنه كلما دعمت الدولة صغار المزارعين والمربين، تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات. ووصل معدل التضخم، بحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط الصادر الاثنين، حول الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك إلى 1,8% في يونيو /حزيران، بعدما كان في الشهر نفسه من العام الماضي في حدود 5,5%. ويأتي تقرير المندوبية حول التضخم بعد أيام قليلة بعد صدور بحثها الذي أجري في الفصل الثاني من العام الجاري حول مؤشر ثقة الأسر، حيث بلغ معدل الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال الاثني عشر شهراً الماضية 82,6%. وواصلت الأسر التعبير عن آراء متشائمة حول أسعار السلع الغذائية. فقد صرحت 96,4% منها بأن تلك الأسعار قد ارتفعت في الاثني عشر شهراً الماضية، بينما تتوقع 82,1% من الأسر أن تواصل ارتفاعها في الاثني عشر شهراً المقبلة. ويشير رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، بوعزة الخراطي، إلى أن تركيز الأسر ينصب أكثر على السلع الزراعية، التي تواصل الارتفاع، حيث يتجلى لها أنها معدل التضخم الذي تبذلها الأسر، مؤكداً أن تطور تلك الأسعار يتم في سياق متسم بضعف المراقبة التي يفترض أن تنصب على معايير الجودة في ظل خضوع أغلب السلع لقانون حرية الأسعار والمنافسة.

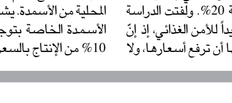

ارتفاع أسعار السلع الزراعية بسبب الجفاف (Getty)

تحقيق

تدفع أزمة الأسمدة في مصر إلى توتر الأجواء بين حكومة تستهدف بيع شركات الأسمدة العامة، وزيادة أسعار الغاز والمحروقات والكهرباء، وبين المواطنين الطامحين في وقف موجات الغلاء المتصاعدة للسلع الأساسية

أزمة أسمدة في مصر

شح المعروض يهدّد موسم الزراعات الصيفية

القاهرة ـ **عادل صبري**

اشتعلت أسعار الأسمدة في ذروة موسم الزراعات الصيفية في مصر، مدفوعة بشح المعروض في الأسواق، ورفض شركات الإنتاج الالتزام بتوريد نحو 4 ملايين طن للجمعيات الزراعية والبنك الزراعي. وقد سيطرت السوق السوداء على تجارة الأسمدة، حيث تراوح سعر طن الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية ما بين 24 ألفاً إلى 26 ألف جنيه، مع ندرة في العرض، وتهافت الفلاحين على الطلب لوقف تدهور الإنتاج في مزارع المحاصيل النقدية والخضروات والفاكهة. وتدفع أزمة الأسمدة إلى توتر الأجواء بين حكومة تستهدف بيع شركات الأسمدة العامة، وزيادة أسعار الغاز والمحروقات والكهرباء، لسداد جزء من ديونها المتراكمة للجهات الدائنة، وشراء كميات إضافية من الغاز لوقف الضغوط الشعبية المتصاعدة ضدها جراء انقطاع التيار الكهربائي، وبين المواطنين الطامحين في وقف موجات الغلاء المتصاعدة للغذاء والسلع الأساسية.

نقص وغلاء

سبّب نقص جميع أنواع الأسمدة تضاعف أسعارها خلال الأسابيع الماضية من مستوى 12 ألف جنيه للطن إلى 24 ألف جنيه، وارتفع سعر جوال (شوال) الأسمدة الصيفية، من 260 جنيهاً إلى 1200 جنيه، لدى الموزعين في القرى (الدولار = نحو 48,5 جنيهاً). ويتهم المزارعون الحكومة بعدم قدرتها على مواجهة «مافيا» السوق السوداء، مع فشلها في الحصول على كميات الأسمدة المدفوعة قيمتها والمقررة لأصحاب المزارع، وانهيار منظومة التوزيع الإلكترونية، باستخدام «بطاقة الفلاح». وفي السياق، طالب نقيب الفلاحين حسين أبو صدام، الحكومة بسرعة حل أزمة الأسمدة، معبراً لـ«العربي الجديد» عن خشيته من أن تؤدي إلى نقص كبير في المنتجات الزراعية والحقلية، وارتفاع في أسعار السلع وتراجع حصيلة الصادرات للمنتجات الزراعية. كما أن شركات الأسمدة وجهت طلباً إلى الحكومة الأسبوع الماضي، بمضاعفة سعر أسمدة اليوريا التي تصرفها مدعمة للمزارعين عبر الجمعيات الزراعية والبنك الزراعي، من 4500 جنيه المقررة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2021، إلى 8800 جنيه، مؤكدين أن قيمة التوريد الحالية تمثل 48% من قيمة التكلفة الحقيقية للإنتاج.

50,1%

تراجعت نسبة الدعم الحكومي للأسمدة من مستلزمات الزراعة، من 63,8% عام 2011-2012 إلى 50,1% عام 2021-2022. ووجهت الحكومة جزءاً من الدعم للمبيدات منذ عام 2022.

تلزم الحكومة المصانع بتوريد 55% من إنتاجها للمزارعين مقابل تسلّمها الغاز بسعر مدعوم، يبلغ نحو 4,5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، بينما يبلغ متوسط سعر الوحدة العالمي حالياً نحو 6,5 دولارات، ومع التراجع الحاد لإنتاج الغاز في الآبار المصرية، اضطرت الحكومة إلى شراء 21 شحنة غاز من السوق الفورية، بسعر 13 دولاراً للمليون وحدة حرارية. ويشير تقرير صادر عن مجلس الشيوخ – الغرفة الثانية من البرلمان- إلى توريد المصانع الخاصة نحو 2,2 مليون طن من الأسمدة إلى السوق المحلي، من إجمالي حصة طلبتها الحكومة من تلك المصانع، تقدر بـ 4 ملايين طن. وفي تصريح صحافي أكد وزير البترول، كريم بدوي، تراجع إنتاج النفط والغاز بنسبة 25% خلال السنوات الثلاث الماضية، ليقترب من أدنى مستوى له في 6 سنوات.

> السوق السوداء تسيطر على تجارة مختلف أنواع الأسمدة

> ارتفاع سعر الجوال إلى 1200 جنيه لدى الموزعين في القرى

تهاوي الجنيه

تعزو مصانع الأسمدة زيادة أسعار منتجاتها إلى تراجع قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية، بما سبّب رفعاً متكرراً لتكاليف الإنتاج، منذ مارس/آذار 2022 بالتوازي مع رفع الحكومة أسعار توريد الغاز للمصانع، وقطع وزارة البترول إمدادهم بكميات الغاز اللازمة للتشغيل، بما يحول دون قدرتهم على الوفاء بطرح الكميات المطلوبة إلى الأسواق المحلية مع تراجع شحن التصدير المتفق عليها مع العملاء الأجانب. وتترقب المصانع زيادة الحكومة أسعار المواد البترولية، بما يشمل الغاز والبنزين والسولار، خلال الأيام المقبلة، ضمن خطة أعلنها رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، الأسبوع الماضي، تستهدف على حد تعبيره إعادة التوازن بين التكلفة والسعر النهائي لأسعار المنتجات البترولية، بحلول عام 2025. وتشمل الخطة زيادة أسعار الكهرباء، بنسب متصاعدة، ومستمرة لمدة 4 سنوات قادمة. وكانت الحكومة رفعت أسعار البنزين ما بين 8% و10% والسولار والغاز بنحو 21,2% في مارس 2024.

على صعيد متصل، أدى هبوط سعر طن الأسمدة المخصصة للتصدير من مستوى 1000 دولار عام 2022، إلى 350 دولاراً، إلى تراجع أرباح شركات الأسمدة، بما جعلها تسعى إلى تعويض العجز بالأرباح عبر رفع أسعار البيع للسوق المحلية. هذا وتقدم عدد من نواب البرلمان بطلبات إحاطة للحكومة الجديدة لدعوتها إلى وضع جدول زمني لإنهاء أزمة الأسمدة ومشكلات المزارعين بما يضمن حماية الأمن الغذائي للدولة. وشكلت الأسمدة نحو 32% من إجمالي تكاليف الإنتاج النباتي للعام المالي 2021-2022، حيث تعتمد الزراعة في مصر منذ 6 عقود على الأسمدة الكيميائية، بنسبة 97%، مع توقف وصول الطمي، مع مياه نهر النيل، بعد اكتمال بناء السد العالي 1969.

بيع حصص الدولة في الشركات

وطالب خبراء بوقف بيع حصص الدولة في شركات الأسمدة، بعد أن سبّب الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص تدهور الإنتاج الزراعي، وتهديد قدرة الدولة على توفير الغذاء لمواطنيها بأسعار مناسبة، وشح الأسمدة المدعمة، في ظل عدم التزام المصانع بتوفير الحصص المطلوبة للمزارعين. واعتادت الحكومة توفير الدعم للمزارعين التي تشمل القروض العينية والأسمدة والتقاوي (البذور) من خلال الجمعيات الزراعية التعاونية في القرى والبنك الزراعي القائمين على توزيع مدخلات الإنتاج المدعمة، لحماية أصحاب الحيازات الصغيرة، وضمان تهدئة أسعار السلع الغذائية، وتوفيرها للحكومة بأسعار رخيصة عند الطلب. أما أسعار الأسمدة الكيميائية فقد شهدت موجة ارتفاعات هائلة خلال الفترة من 2015-2021، بلغت 546% مدفوعة بزيادة تكاليف الإنتاج وأسعار الطاقة والغاز، وفقاً لدراسة بحثية أجراها مركز حلول للسياسات البديلة في الجامعة الأميركية. ورصد خبراء المركز التأثير السلبي لزيادة أسعار الأسمدة على تكاليف مدخلات الإنتاج، وأسعار المحاصيل. ولاحظوا أن قدرة المواطن في الحصول على الغذاء مرتبطة بارتفاع معدلات تضخم بلغت نسبتها 73,6%، في سبتمبر/ أيلول 2023، بالمقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. وقد أدت الزيادة الهائلة بمعدلات التضخم إلى زيادة قيمة القروض الموجهة إلى شراء مستلزمات الإنتاج النباتي من 22,5 مليار جنيه عام 2011-2012 لتصل إلى 117,5 مليار جنيه، بينما ارتفعت القروض العينية من 68 مليون جنيه إلى مليارَي جنيه، خلال الفترة نفسها، وفقاً لنشرة الدخل الزراعي في جهاز الإحصاء الحكومي، بما يكشف عن تزايد أعباء التكاليف والديون على المزارعين، من دون زيادة حجم الأراضي الزراعية.

خصخصة الشركات تهدد الأمن الغذائي

تظهر دراسة بحثية لمركز حلول بديلة للسياسات العامة التابع للجامعة الأميركية بالقاهرة (مستقل)، أن التراجع في توفر الأسمدة المدعمة محلياً للمزارعين يصحبه بيع الحكومة الحصص التي تملكها الدولة في أكبر شركات الأسمدة الرابحة لصناديق سيادية خليجية، مؤكدا أن النقص في كميات التوريد للأسمدة للسوق المحلي بنسبة 5% يؤدي إلى زيادة في أسعار المحاصيل بنسبة 20%. ولفتت الدراسة إلى أن خصخصة شركات الأسمدة تمثل تهديداً للأمن الغذائي، إذ إنّ سيطرة السوق على مدخلات الزراعة من شأنها أن ترفع أسعارها، ولا سيما أن القطاع الخاص يعمل على تعظيم أرباحه بعيداً عن اعتبارات توفير الغذاء بأسعار مقبولة للمواطنين. يضيف خبراء المركز أنّ القطاع الخاص، يشارك بنحو 20% فقط من الأسمدة للسوق المحلي، بينما يركز على تصدير نحو 76,4% من إنتاجه للخارج، بما يزيد العبء، على شركات القطاع العام التي تلتزم بتوفير 80% من احتياجات السوق المحلية من الأسمدة. يشير الخبراء، إلى فشل الحكومة في إلزام شركات الأسمدة الخاصة بتوجيه 55% من إنتاجها للأسمدة المدعمة، وبيع 10% من الإنتاج بالسعر الحر في السوق المحلية.

مزارعون يحصدون البطاطس في المنوفية، مايو 2024 (أحمد حسب الله/Getty)

أسواق عالمية

تخوض دول العالم سباقاً على إنتاج بطاريات الليثيوم، التي تقود اقتصاد المستقبل خاصة في إنتاج السيارات الكهربائية والمنظومات الحربية، وتشكل الهيمنة الصينية والنمو الإيراني في الإنتاج قلقاً كبيراً لكل من أميركا وإسرائيل

بطاريات الليثيوم

«الذهب الجديد» يقلق أميركا... وإسرائيل

مصنع لبطاريات الليثيوم في الصين، 22 ابريل 2024 (Getty)

للحد - **العربي الجديد**

تحولت بطاريات الليثيوم إلى مصدر قلق كبير لدى عدد من الدول، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، فيما يعتبر الاحتلال الإسرائيلي هذه البطاريات سلاحاً لا يقل خطورة عن النفط، ويتخوف من حظر لا يقل تأثيراً من الحظر النفطي الذي قادته الدول العربية ضد الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر عام 1973. وتُعد بطاريات الليثيوم أيون جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد المستقبل، فهي تُشغّل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والمركبات الكهربائية والعديد من الأدوات والأجهزة الأخرى أبرزها القطع العسكرية، وسعرها أرخص من البترول. يشرح موقع «غلوبس» الإسرائيلي في تقرير، أن إسرائيل تواجه نقطة ضعف استراتيجية عالية في سيناريو «حظر الليثيوم».

وبحسب آخر توقعات وزارة الطاقة لدى الاحتلال، فإنه بحلول نهاية العقد سيكون هناك ما يقرب من 1,2 مليون مركبة كهربائية على طرقات إسرائيل، بما في ذلك ما يقرب من ستة آلاف حافلة ستشكل ما يقرب من 35% من إجمالي عدد الحافلات فيها. إلى جانب اعتماد متزايد للمنظومة الحربية الإسرائيلية على بطاريات الليثيوم.

وكانت الصين أول من استوعب أهمية بطاريات الليثيوم باعتبارها «النفط الجديد»، وفي العقود الأخيرة استثمرت مئات المليارات من الدولارات في إنشاء سلسلة توريد مستقلة لبطاريات الليثيوم لقطاعي النقل والدفاع. وذلك من خلال شراء مناجم وتوقيع عقود توريد مع مناجم حول العالم، وإنشاء صناعة متقدمة لمعالجة المواد الخام إلى درجة مناسبة للبطاريات، وإنشاء مصانع لتصنيع البطاريات في الصين.

لقد استيقظ الأميركيون متأخرين على أهمية الليثيوم، وهم الآن يسرعون محاولاتهم لسد الفجوات وقطع الاعتماد على الصين لتحييد التهديد المتمثل في حظر الليثيوم. وفي السنوات الثلاث الماضية، نشرت إدارة جو بايدن سلسلة من اللوائح التي تهدف إلى تقليل اعتماد صناعة السيارات في الولايات المتحدة بشكل عام على البطاريات المصنوعة في الصين، وضخت المليارات في تطوير صناعة البطاريات.

وتقود وزارة الدفاع الأميركية الجهود الرامية إلى إنشاء سلسلة توريد مستقلة للبطاريات. وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، كتبت الوزارة في وثيقة حول استراتيجية بطاريات الليثيوم للأعوام 2023-2030 أن «تكنولوجيا البطاريات هي العمود الفقري للانتقال إلى الكهرباء وصناعة السيارات في المستقبل. لكن مثل هذه البطاريات ضرورية أيضًا لآلاف المنظومات العسكرية، بدءًا من وسائل الاتصال وحتى أنظمة الأسلحة المستقبلية مثل الليزر والمركبات التكتيكية».

وتمثل المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، حاليًا جهودًا كبيرة لتطوير إنتاجها ومعالجة رواسب الليثيوم الموجودة في البلاد، وفقًا لـ «غلوبس».

وكذلك الأمر بالنسبة للإيرانيين، الذين ينشطون للغاية في تطوير الأسلحة المستقلة أو التي يتم التحكم فيها عن بعد، والتي تستخدم البطاريات بشكل مكثف، مثل الطائرات بدون طيار والصواريخ الموجهة، ويعقد هذا الشهر المؤتمر الدولي الأول حول تطوير وإنتاج البطاريات في إيران حتى أنه عقد في طهران، وفي العامين الماضيين اكتشفت احتياطيات كبيرة من الليثيوم في إيران، تقدر بنحو 10% من الاحتياطيات المعروفة في العالم.

ويشرح موقع منظمة المجلس الأطلسي الأميركية أن الولايات المتحدة تعاني مشكلة الليثيوم. ويتزايد الطلب الأميركي على الليثيوم كثيرًا في حين أصبح الوصول إلى الإمدادات الآمنة أكثر صعوبة. ولكن ليس الاستخدام الواسع النطاق في الولايات المتحدة لمنتجات مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وسماعات الرأس التي تعمل بتقنية البلوتوث، أو حتى الطلب على الأجهزة المنقذة للحياة مثل أجهزة تنظيم ضربات القلب وأجهزة الكشف عن أول أكسيد الكربون، هو الذي يسبب المشكلة، ذلك أن كمية الليثيوم المستخدمة في هذه المنتجات ضئيلة مقارنة بالليثيوم اللازم للسيارات الكهربائية وأشباه الموصلات والبطاريات المتخصصة، على سبيل المثال، تحتاج بطارية السيارة الكهربائية المتوسطة إلى نحو ثمانية كيلوغرامات من الليثيوم، في حين تستخدم بطارية أيفون أقل من غرام واحد من المعدن.

وفوق الموقع ذاته، قد يواجه الجيش الأميركي أزمة في ما يتصل بإمدادات البطاريات وأشباه الموصلات، وهو ما يهدد أمن وسلامة المصالح الأميركية في مختلف أنحاء العالم. وتسيطر الصين على صناعة بطاريات الليثيوم أيون العالمية. وتوفر الشركات الصينية 80% من خلايا البطاريات في العالم. حتى إن بعض الشركات الأميركية التي تنتج البطاريات تعتمد على مكونات خلايا الليثيوم أيون التي تنتجها الشركات الصينية.

ووفقًا لتقرير البيت الأبيض لعام 2021، قامت الحكومة الصينية بتوجيه 100 مليار دولار من الإعانات والخصومات والإعفاءات الضريبية للشركات الصينية والمستهلكين الصينيين بين عامي 2009 و2019 للهيمنة على صناعة تكرير الليثيوم العالمية، قبل أن يرتفع الطلب العالمي على المادة. ثم استخدمت الصين مكانتها كونها أكبر مستهلك لليثيوم غير المكرر وأكبر منتج لليثيوم المكرر لمنع الآخرين من دخول السوق. وشمل ذلك دعم الإنتاج عندما لم يكن الطلب مرتفعًا إلى درجة كافية وإغراق السوق الدولية بالمنتجات بأسعار أقل من أسعار السوق. كما تضمن الاستثمارات الصينية في مناجم الليثيوم في مختلف أنحاء العالم حصول الشركات الصينية على حق الوصول الأساسي إلى هذا العنصر المهم.

ولا تتمتع الصين بالقدرة على جني مئات المليارات من الدولارات من الإيرادات فحسب، بل إنها، وفق الموقع ذاته، في وضع يسمح لها أيضًا بتقييد الوصول إلى بطاريات الليثيوم أيون لبعض البلدان أو الشركات حسب رغبتها. وهذا يعرض الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها للخطر. وفي حالة نشوب حرب أو الحاجة المفاجئة إلى تزويد حليف أو شريك استراتيجي بالمساعدات العسكرية، فقد تواجه الولايات المتحدة نقصًا حادًا في منتجات الدفاع الرئيسية، مثل الطائرات بدون طيار وطائرات إف-35 المقاتلة والصواريخ أرض - جو، حتى أجهزة الراديو.

وجد البنك الدولي أن إنتاج المعادن الرئيسية، بما في ذلك الليثيوم، سيحتاج إلى الارتفاع بنحو 500% بحلول عام 2050 لتلبية الطلب المتزايد على تقنيات الطاقة النظيفة الحيوية.

ووفق موقع «وورلد فاينانس» المتخصص، فقد ارتفع الطلب الإجمالي على بطاريات الليثيوم أيون بنسبة 0,5 جيغاوات ساعة فقط في عام 2010 إلى حوالي 526 جيغاوات ساعة في غضون عقد واحد. ويتوقع خبراء أن الطلب سيزيد بمقدار 17 ضعفًا بحلول عام 2030. ولكي تتحول الولايات المتحدة بالكامل بحلول عام 2030، يجب أن تنمو القدرة الإنتاجية بنسبة 200-300%. ويقول الموقع إن خمس شركات فقط مسؤولة عن حوالي ثلاثة أرباع إنتاج الليثيوم العالمي. وفي الاعتبار أن الصين لا تمتلك سوى 25% من احتياطيات الليثيوم في العالم، فيما بقية العالم لا يزال على بعد سنوات، وربما عقود، من اللحاق بالركب، بحسب «وورلد فاينانس».

وتمتلك أميركا الجنوبية نحو 75% من احتياطيات العالم المعروفة، وتمثل الأرجنتين وتشيلي وبوليفيا ما يسمى بـ «مثلث الليثيوم» للمنتجين. وقد ناقشت الدول الثلاث الكبرى الأرجنتين وتشيلي وبوليفيا بالفعل إمكانية إنشاء منظمة أوبك خاصة بها لليثيوم، وهي المناقشة التي من المتوقع أن تستأنفها هذه الدول بجدية مع احتدام السباق على المواد الخام، على الرغم من أن زيادة إنتاج الليثيوم أصعب بكثير مما يبدو.

أوروبا تنافس في السباق

يشرح موقع ذا غارديان انه في اوروبا ايضا، بدا انتاج بطاريات الليثيوم يكتسب زخما. وبحلول نهاية العقد، من المتوقع ان تضم القارة 28 مصنعا لانتاج خلايا ايونات الليثيوم، ومن المتوقع ان تزيد الطاقة الانتاجية بنسبة 1440% عن مستويات عام 2020، وفقا لشركة دارتون كوموديتيز. ويعود هذا النمو الى شركات مثل بريتيش فولت في نورثمبرلاند ونورث فولت في السويد، فضلا عن الشركات الآسيوية التي توسع انتاجها في اوروبا.

تسيطر الصين على 60% من السوق العالمي لبطاريات الليثيوم

أوكرانيا تعيد هيكلة 20 مليار دولار من ديونها

أعلنت أوكرانيا أنها أبرمت اتفاقاً مبدئياً حول إعادة هيكلة 20 مليار دولار من ديونها، في حين تواجه البلاد غزواً روسياً منذ عامين ونصف العام. وتوصلت كييف إلى «اتفاق مبدئي» مع مجموعة من الدائنين الدوليين من القطاع الخاص لإعادة هيكلة ثلاث عشرة حزمة من سندات اليورو، وهو إجراء يكفل للبلاد اقتطاع ما مجموعه 11,4 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة و22,75 مليار دولار بحلول عام 2033، بحسب وزارة المالية الأوكرانية. وقال وزير المال سيرغي ماريشنكو، إن «الأموال المفرج عنها ستدعم الاستقرار المالي الكلي لأوكرانيا، مما سيسمح لنا بتمويل الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لمواجهة الغزو الروسي». وأشار وفقاً لوكالة فرانس برس، إلى أن الحكومة الأوكرانية بذلت «جهوداً كبيرة للتوصل إلى هذا القرار» بعد مفاوضات مع مجموعة تمثل نحو ربع حاملي السندات من القطاع الخاص.

وأعربت المجموعة عن ارتياحها في بيان لأنها توصلت إلى «اتفاق سريع وبناء مع الحكومة» الأوكرانية. وجاء في بيانها: «يسعدنا أننا تمكنا من تقديم تخفيض كبير لديون أوكرانيا، ومن مساعدتها في جهودها لاستعادة وصولها إلى الأسواق العالمية لرؤوس الأموال ودعم إعادة إعمار البلاد في المستقبل».

(العربي الجديد، فرانس برس)

مكتب للصرافة في كييف، 26 سبتمبر 2019 (سيرجي خازانكو/ Getty)

روسيا تبدأ نقل النفط عبر المعمر الشمالي

أنبوب نفطي في روسيا، 13 ديسمبر 2023 (ناتاليا كولبينيكوفا/ فرانس برس)

موسكو - **رامي القليوبي**

ذكرت صحيفة كوميرسانت الروسية، في عددها الصادر أمس الثلاثاء، أنّ شركة غازبروم نفط، أرسلت أول دفعة تشمل 38 ألف طن من النفط الأركتيكي من حقل نوفوبورتوفسك عبر المرر البحري الشمالي إلى الصين في الموسم الحالي.

ومن المنتظر ألا تستغرق عملية نقل الشحنة أكثر من الشهر، مما سيوفر وقتاً مقارنة بالممرين البديلين عبر قناة السويس أو حول رأس الرجاء الصالح جنوب أفريقيا.

وتظهر بيانات خدمات رصد حركة السفن أن ناقلة «الملاح أوفتسين» من الفئة الجليدية «أرك7» والبالغة حمولتها حوالي 42 ألف طن تسير بسرعة 9 عقد بحرية باتجاه أحد الموانئ الصينية، وقد مرت الناقلة عبر مضيق فيلكيتسكي ودخلت إلى بحر لابتيف، ومن المنتظر أن يتم تفريغها في 20 أغسطس/آب المقبل.

وكانت شركة الغاز الروسية «نوفاتيك» قد بدأت قبل نحو شهر هي الأخرى إمدادات الغاز الطبيعي المسال من مشروع «يامال - الغاز الطبيعي المسال» عبر الممر البحري الشمالي. وفي العام الماضي، وردت «نوفاتيك» نحو 2,27 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال عبر الممر البحري الشمالي إلى الصين. إلا أن إمدادات النفط عبر هذا الممر لا تزال شحيحة، إذ قامت شركات النفط الروسية العام الماضي بشحن 14 دفعة حجمها الإجمالي حوالي 1,5 مليون طن.

سوق الحلال في بريطانيا: نمو وسط تحديات

للحد - **كاتيا يوسف**

مع توقعات مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني زيادة عدد السكان المسلمين في المملكة المتحدة إلى 13 مليونًا بحلول عام 2050، يشهد قطاع الأغذية الحلال زيادة في الطلب تعكس تزايد أهمية هذه المنتجات في الاقتصاد البريطاني وتفتح أبواباً جديدة للربح والتوسع. ومع ذلك، يواجه السوق تحديات تنظيمية تتعلق بضمان جودة وشهادات الحلال. ووجدت دراسة تحمل عنوان «قيمة قطاع الحلال لاقتصاد المملكة المتحدة من المزرعة إلى المائدة» لعام 2023، ساهم فيها الدكتور أوال فسيني، المتخصص في علم الحيوان من جامعة بريستول، أن قيمة قطاع اللحوم والدواجن الحلال عند الذبح تبلغ حوالي 1,7 مليار جنيه إسترليني، من إجمالي قيمة قطاع اللحوم في المملكة المتحدة البالغ 11 مليار جنيه إسترليني. هذا يمثل حوالي 15% من القيمة الإجمالية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من مليارَي جنيه إسترليني بحلول عام 2028، مع وصول قطاع اللحوم في المملكة المتحدة إلى 13,5 مليار جنيه إسترليني.

في حديثه إلى «العربي الجديد»، يوضح الدكتور فسيني، مدير قطاع الحلال وزميل أبحاث زائر في كلية إدارة الأعمال بجامعة هيدرسفيلد، أن زيادة عدد السكان المسلمين في المملكة المتحدة والعالم يؤدي إلى زيادة استهلاك اللحوم، وبالتالي، استمرار سوق الحلال في مسار تصاعدي. مع ذلك، يشكل تنظيم جهات إصدار شهادات الحلال تحدياً كبيراً، إذ لا يوجد حالياً أي تنظيم للجهات التي تصدر شهادات الحلال.

أمّا نديم أدم، من لجنة مراقبة الحلال في المملكة المتحدة «HMC»، فيوضح لـ «العربي الجديد» أنّ السوق يسعى إلى تلبية حاجة الناس إلى المنتجات الحلال المتزايدة، مع ارتفاع عدد المسلمين في أوروبا وبريطانيا. ويعترض على تنظيم قطاع الحلال، مشيراً إلى مخاوف تتعلق بسلامة المنتج ومدى التزامه بمعايير الطعام والذبح الحلال.

ويلفت أدم، إلى أنّ لجنة مراقبة الحلال تأسست منذ أكثر من 20 عامًا لضمان أن الطعام الحلال يتم تمييزه بوضوح ومعايير صارمة. ويؤكّد أنّه لا يوجد تنظيم في المملكة المتحدة يمنع أي شخص من استخدام علامة الحلال بأي لغة، لتسويق نفسه على أنه يبيع المنتج الحلال. ويكمل أنّ المستهلك ينظر ببساطة إلى علامة حلال ليشتري المنتج، ولا يعلم إن كان يشتري منتجاً حلالاً بالفعل، أو بالملصق فقط.

محل حلال في لندن، 19 ديسمبر 2018 (Getty)

رؤية

أي أميركا يأتي بها ترامب ونائبه لو فازا؟

شريف عثمان

نجا الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الموت بأعجوبة رغم أن دماغه كان على بعد ثلاثة أرباع البوصة من المكان الذي أصابته رصاصة توماس ماثيو كروكس، وانسحب جو بايدن من سباق الانتخابات، تاركا كامالا هاريس منزوعة الكاريزما، والتي أخفقت في لعب أي دور يزيد من شعبيتها خلال أكثر من أربعين شهراً قضتها بالقرب من المكتب البيضاوي في البيت الأبيض، فقال ترامب إن هزيمتها ستكون أسهل من هزيمة بايدن، الذي اعتبر أنه هزمه بالفعل بدفعه خارج السباق.

وفي الوقت الذي ما زال أنصار الحزب الديمقراطي يتمسكون بحجة أنه يهدد الأعراف الديمقراطية، سمحت شجاعة ترامب في لحظة إطلاق النار لانصاره بتصويره مدافعاً عن القيم الأميركية أكثر من كونه تهديدًا لها، قبل أن تعزز دعواته للوحدة ادعاءه بأنه زعيم قوي في عالم خطير.

ويقول المحللون إن ترامب، باستثناء تفضيله للتعريفات الجمركية وتخفيضات الضرائب، ليس لديه أي أيديولوجية اقتصادية حقيقية، وفي إدارته الأولى، نجح في الموازنة بين القوميين الاقتصاديين، مثل ستيف بانون، وبيتر نافارو، وروبرت لايتهايزر، مع الكثير من الشخصيات في وول ستريت، بما في ذلك ستيفن منوشين، وغاري كوهن، ولاري كودلو. وإذا أعيد انتخاب ترامب، فمن المرجح أن يفعل الشيء نفسه مرة أخرى. وفي مقابلة نشرت الأسبوع الماضي، قال لبلومبيرغ إنه يتطلع إلى تعيين جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لبنك جيه بي مورغان تشيس، في منصب وزير الخزانة.

واختار ترامب جيه دي فانس نائباً ليكون معه على نفس تذكرة الترشيح، وهو ما أثار حفيظة أغلب المتخوفين من سياسات ترامب، كون عضو مجلس الشيوخ الأميركي، البالغ من العمر 39 عاماً، مناهضاً واضحاً للعولمة، ومناهضاً للشركات الكبرى، ومناهضاً للهجرة، ومؤيداً للعمال، ومتحمساً للغاية لشعار «لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى»، الذي يطلق عليه اختصاراً ماغا MAGA، كما أنه لا يتمتع بخبرة كبيرة.

وبعد أن نجح ترامب في جمع مؤيدي الحزب الجمهوري حول شخصيته، بمن فيهم من مؤيدي حرية التجارة والمحبذين لفرض التعريفات، أو الأمميين والانعزاليين، أو رؤساء الشركات الكبرى ومن يعتقدون أن هؤلاء جشعون وغير وطنيين، وتمكن من فعل كل ما هو مطلوب لإرضاء كل هؤلاء، وإقناعهم بأنه جاء للوقوف بجانبهم، وتحويل السياسة الأميركية إلى ما يطلبونه، جاء اختيار فانس ليضيف واحدا من الشخصيات الأكثر إثارة للقلق، خاصة في ما يتعلق باقتصاد أميركا وحلفائها.

وفي ما يخص الاقتصاد الأميركي، تقول مجلة «ذا إيكونوميست» إن آراء فانس تمزج بين ثقافة الميم على الإنترنت، التي تستخدم للتعبير عن آراء سياسية أو اجتماعية ويكون لها تأثير سلبي، مثل انتشار المعلومات المضللة أو التأثير على الصحة النفسية بسبب الإدمان على تصفحها، والحديث عن رأس المال الاستثماري، بالإضافة إلى بعض السياسات اليسارية كتلك التي يتحمس لها بيرني ساندرز. فهو يريد من الدولة أن تحمي العمال من المنافسة، وأن ترفع الحد الأدنى للأجور إلى 20 دولارًا في الساعة. ومثل لينا خان، رئيسة لجنة التجارة الفيدرالية التي أثارت حفيظة رؤساء شركات التكنولوجيا، فهو يعتقد أنه يجب تفكيك شركات التكنولوجيا الكبرى، حيث ينتمي إلى حركة يمينية تنظر إلى الشركات الكبرى على أنها غير أميركية لأنها توسع سلاسل التوريد الخاصة بها في جميع أنحاء العالم. ومن ناحية ثالثة، فهو يرى أن تقييد الهجرة وفرض التعريفات الجمركية هما وسيلتان لزيادة الإنتاجية في الداخل، ورفع الأجور، وتعزيز الصناعة الأميركية.

ولكن حتى في حالة فوزهما، لا يمكن أن نتوقع أن تتحول أفكار فانس إلى سياسات حكومية تميز فترة ترامب الأخيرة كرئيس.

ويقول مؤيدو ترامب إنه «يحب التلاعب بالآراء المتعارضة في الغرفة»، والطريقة التي تعامل بها مع نائبه السابق مايك بنس لا تشير إلى أنه سيسمح للسيد فانس بإدارة البيت الأبيض. ومع ذلك، يعد ترامب كبيراً في السن، وسيكون أكبر سنًا من بايدن الآن عندما يترك منصبه في نهاية 2028. والأهم من ذلك أن فانس سيصبح على الأرجح وريثاً شرعياً بعد انتهاء رئاسة ترامب، أو حتى خسارته في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني.

وخلال الفترة القصيرة التي قضاها في مجلس الشيوخ، أعرب فانس عن دعمه للتشريعات الحزبية المصممة لتعزيز تنظيم السكك الحديدية التجارية، وإلغاء الإعفاءات الضريبية لعمليات اندماج الشركات، وكسر قبضة فيزا وماستركارد الخانقة على مدفوعات بطاقات الائتمان وخفض الرسوم. وبطبيعة الحال، تقول مجلة «ذا نيويوركر»، إن كونه عضواً ناشطاً في مجلس الشيوخ، ويربط اسمه بالتشريعات التي لا توجد فرصة لإقرارها - لم يتم إقرار أي منها - يختلف تماماً عن كونه نائباً للرئيس لترامب.

وأشارت المجلة أيضاً إلى أن هناك شكوكا جدية حول التزام فانس الفعلي تجاه العمال، إذ تم تمويل حملته لمجلس الشيوخ إلى حد كبير من قبل مجموعة من الملياردريات ذوي الميول اليمينية، كما أن سجل تصويته على القضايا التي تهم الحركة العمالية أكسبه درجة تصنيف صفر من A.F.L.-C.I.O، وهو أكبر اتحاد للنقابات العمالية في الولايات المتحدة، ويمثل ملايين العمال في مختلف الصناعات، ويدافع عن حقوقهم، ويناضل من أجل حصولهم على أجور ومزايا عادلة. والأسبوع الماضي، قالت صحيفة بوليتيكو إنه ربما لم يعد يدعو إلى مشروع قانون بطاقات الائتمان الذي من شأنه أن يعطل الاحتكار الثنائي لفيزا وماستركارد.

غادر ترامب مؤتمر الحزب في ميلووكي أقوى مما توقع هو وخصومه قبل بضعة أشهر، ولم تعد القضايا القانونية تهدده، وأصبح حزبه خاضعًا له تماماً، وتُعد استطلاعات الرأي باكتساح الحزب الجمهوري للكونغرس مع وصوله للبيت الأبيض. وعلى نحو متصل، قلصت المحكمة العليا التدقيق القانوني للرئاسة، وقيدت حرية الوكالات الحكومية، ما يعقد مأمورية مقاومة سياسات ترامب. وفانس ممن يؤمنون بأن التجارة الدولية تحفز الإنتاجية، والهجرة مصدر للتجديد والحيوية وتنشيط الاقتصاد. فإلى أين يا ترى يأخذ ترامب ونائبه أميركا عند فوزهما في الانتخابات؟